E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1997/2/Add.4
24 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية المستدامة
الدورة الخامسة
٧ - ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧

مجموع التقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

تقرير الأمين العام

إضافة

الديناميات الديمغرافية والاستدامة*

(الفصل ٥ من جدول أعمال القرن ٢١)

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
	مقدمة	١	٢
أولا	- الأهداف	٢	٢
ثانيا	- الخلفية الديمغرافية	٣ -٩	٢
ثالثا	- التقدم المحرز	١٠-١٩	٦
رابعا	- التغيرات الواعدة	٢٠-٢٢	٩
خامسا	- توقعات لم تتحقق بعد	٢٣-٢٥	٩
سادسا	- الأولويات الناشئة	٢٦-٢٨	١٠
سابعا	- الاستنتاجات	٢٩-٣٠	١١

* أعد هذا التقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان بوصفه إدارة العمل المتعلق بالفصل الخامس من جدول أعمال القرن ٢١ طبقا للترتيبات المتفق عليها من قبل اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة. وها هي نتيجة المشاورات وتبادل المعلومات القائمة بين وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والوطنية، والوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية المهتمة بالأمر.

مقدمـــة

١ - يستعرض هذا التقرير التقدم الذي حدث في تنفيذ الأهداف التي أعلنت في الفصل ٥ من جدول أعمال القرن ٢١ (الديناميات الديمغرافية والاستدامة)[١] مع مراعاة القرارات التي اتخذتها لجنة التنمية المستدامة بشأن هذا الموضوع في دورتيها الثالثة والرابعة. وباعتبار أن صندوق الأمم المتحدة للسكان مدير المهام بالنسبة للفصل ٥ من جدول أعمال القرن ٢١ (الديناميات الديمغرافية والاستدامة)، أعد الصندوق تقارير مختلفة للدورتين الثالثة والرابعة بشأن التقدم المحرز في تطبيق الأهداف الواردة في هذا الفصل. ومن بين أمور أخرى، فإن التقارير وصفت بعض الملامح البارزة للطبيعة الديمغرافية العالمية والإقليمية ولاحظت زيادة الوعي العام بالصلات الحيوية بين السكان والبيئة. وتركز التقارير على الإجراءات التي اتخذتها الحكومات دعما للسكان والسياسات والبرامج الإنمائية المستدامة، وأنشطة المنظمات غير الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة بوصفها متابعة للفصل ٥ من جدول أعمال القرن ٢١ والفصل ٣ من برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية (أوجه الترابط بين السكان، والنمو الاقتصادي المطرد، والتنمية المستدامة)[٢].

أولا - الأهـــداف

٢ - في الفصل ٥ من جدول أعمال القرن ٢١، يعكس البرنامج ثلاثة أهداف رئيسية:

(أ) تنمية ونشر المعرفة التي تتعلق بالروابط بين الاتجاهات الديمغرافية وعوامل التنمية المستدامة؛

(ب) صياغة سياسات وطنية متكاملة بالنسبة للبيئة والتنمية، مع الأخذ بالاعتبار الاتجاهات والعوامل الديمغرافية؛

(ج) تطبيق نظام البيئة المتكاملة والبرامج الإنمائية على المستوى المحلي، مع مراعاة الاتجاهات والعوامل الديمغرافية.

ثانيا - الخلفية الديمغرافية

٣ - تشير إسقاطات الأمم المتحدة الأخيرة لسكان العالم[٣] إلى تباطؤ ملحوظ في النمو السكاني اعتبارا من القرن الحادي والعشرين بالمقارنة بالإسقاطات المشابهة بالنسبة لنفس الأحداث التي وقعت خلال السنة التي جرى فيها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (الجدول ١). ومن المتوقع الآن أن يصل عدد سكان العالم إلى ٦,١ بليون نسمة في عام ٢٠٠٠ وينمو حتى يصل إلى ٧,٧ بليون نسمة في عام ٢٠٢٠، وهي أرقام تقل بـ ١٣٧ مليون و ٣٧٨ مليون نسمة، على التوالي، مما جرى إسقاطه في عام ١٩٩٢. ومن الأمور

ذات المعنى في هذا الصدد هو البطء المسقط في المعدل الذي من المتوقع أن يصل إليه النمو وهو نمط يوجد في جميع مناطق العالم. وتقل أرقام تنقيح عام ١٩٩٦ عن تلك التي أسقطت في عام ١٩٩٢، نظرا لهبوط مفترض أسرع في معدلات الخصوبة في عدد من البلدان النامية، بصفة خاصة في وسط جنوب آسيا وجنوب الصحراء الأفريقية. وتعتبر الخصوبة الآن قد تدنَّت بشكل ملحوظ في باكستان وبنغلاديش وتركيا والجمهورية العربية السورية وساحل العاج وكينيا وميانمار والهند. وثمة عامل آخر في انخفاض نسبة النمو المتوقع في المناطق الأقل تقدما هو نسبة الوفيات المرتفعة في البلدان المتأثرة من الحروب (بوروندي، رواندا، العراق، ليبريا) أو عن طريق انتشار "الإيدز". ومن حيث مفهوم الاستدامة المتعلق بقاعدة الموارد البيئية في العالم، مع ذلك، تعتبر الزيادة السنوية بالأرقام المطلقة هامة للغاية. على سبيل المثال، وعلى الرغم من الدلائل الواضحة، فإن انتقال الخصوبة قد بدأ بالفعل في أفريقيا جنوب الصحراء، وما زالت المستويات الحالية للخصوبة مرتفعة في معظم بلدان المنطقة، وفي ١٧ بلدا تعادل أو تزيد عن ست ولادات لكل امرأة، مما لا ينم عن حدوث أي انخفاض أو ينم عن حدوث مجرد انخفاض ضئيل. ومن ثم، حيث أن زيادات السكان في العالم النامي سوف تستمر بأبعادها الواضحة (٧٧ مليون نسمة في السنة ما بين الآن وعام ٢٠٢٠)، فإن الآثار البيئية تبقى بعيدة المدى للعديد من البلدان المنخفضة الدخل، لا سيما تلك التي توجد في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تدهور الأراضي وإزالة الغابات أمر خطير.

٤ - ولقد أصبح التحضُّر اتجاها سائدا في مجال نمو وتوزيع السكان. وفي عام ١٩٥٠، كان ٢٩ في المائة من سكان العالم يعيشون في المناطق الحضرية. وفي عام ١٩٩٤، كانت النسبة تقدر بـ ٤٥ في المائة. وهذا الكم الكبير من سكان الحضر ينمو أسرع ثلاث مرات من مقابله الريفي. وفي عام ٢٠٠٥، من المتوقع أن يكون سكان العالم من سكان الحضر. والتنمية وآثارها البيئية عميقة، حيث أن السلطات تسعى جاهدة إلى تحقيق البنية التحتية والخدمات الأساسية، مثل الإسكان، والطاقة، والمياه، والتخلص من النفايات، والنقل، والمرافق العامة.

٥ - ويتضح أثر التحضر بشكل ملحوظ في أكبر المدن. ومن بين ١٥ من التجمعات الحضرية الكبيرة في عام ١٩٥٠، كان ثمة أربعة في بلدان نامية (شنغهاي، وبيونس أيرس، وكلكتا، وبكين). وفي عام ١٩٩٤، كان هناك ١١ من الـ ١٥ توجد في بلدان نامية أصبحت تواجه مشاكل خطيرة تتصل بالتدهور الحضري، والتلوث الصناعي، وتوليد الفضلات، والاكتظاظ العام. وهذه المدن تشمل سان باولو، ومكسيكو سيتي، وبكين، وكلكتا، وجاكرتا، وريو دي جانيرو. وفي حوالي سنة ٢٠١٥، سوف تكون هناك ١٣ من ١٥ منها في بلدان نامية: ١٠ في آسيا و ٢ في أمريكا اللاتينية وواحدة في أفريقيا. وهناك مدينتان فقط من المدن الكبيرة (طوكيو ونيويورك) ستكون في البلدان المتقدمة.

الجدول ١ - عـدد السكـان المسقـط ومعدلات النمـو السنوي لمناطق العالم*، ٢٠٠٠، ٢٠١٠، ٢٠٢٠

المنطقة	السكان (بالآلاف)			النمو السنوي (بالنسبة المئوية)	
	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠١٠-٢٠٠٠	٢٠٢٠-٢٠١٠
تنقيح عام ١٩٩٢					
أفريقيا	٨٥٦ ١٥٤	١ ١١٦ ٢٥٣	١ ٤٢١ ٠٥٣	٢,٧	٢,٤
آسيا	٣ ٦٩١ ٥٧٨	٤ ٢١٣ ٥٧١	٤ ٦٨٨ ٦٤١	١,٣	١,١
أوروبا	٥٢٣ ٧٤٩	٥٣٦ ٢٥٣	٥٤١ ٧٩٨	٠,٢	٠,١
أمريكا اللاتينية	٥٢٢ ٩٦٢	٦٠٠ ٣٨٠	٦٧٠ ٧٢١	١,٤	١,١
أمريكا الشمالية	٣٠٥ ٨٨١	٣٣٠ ٢٩٨	٣٥١ ٨١٢	٠,٨	٠,٦
أوقيانوسيا	٣٠ ٩٦٧	٣٥ ٣٦٦	٣٩ ٥٠١	١,٣	١,١
العالم	٦ ٢٢٨ ٢٥٤	٧ ١٤٩ ٥٠٦	٨ ٠٤٩ ٩٤٠	١,٤	١,٢
تنقيح عام ١٩٩٦					
أفريقيا	٨١٩ ٩١٠	١ ٠٥١ ٨٩٦	١ ٣١٦ ٨٣٩	٢,٥	٢,٢
آسيا	٣ ٦٨٨ ٥٣٥	٤ ١٦٠ ٨٧٨	٤ ٥٩٠ ٧٨٢	١,٢	١,٠
أوروبا	٧٢٩ ٣٢٨	٧٢٢ ٢٥٥	٧٠٩ ٣٧١	-٠,١	-٠,٢
أمريكا اللاتينية	٥١٤ ٦٨٨	٥٨٩ ٣٠١	٦٥٨ ٤٩٦	١,٤	١,١
أمريكا الشمالية	٣٠٨ ٦٣٦	٣٣٢ ٠٣٥	٣٥٧ ٧٦٥	٠,٧	٠,٧
أوقيانوسيا	٣٠ ٢٥٣	٣٤ ٤١١	٣٨ ٦٧١	١,٣	١,٢
العالم	٦ ٠٩١ ٣٥١	٦ ٨٩٠ ٧٧٥	٧ ٦٧١ ٩٢٤	١,٢	١,١

* المجموعات الإقليمية في تنقيح عام ١٩٩٢ لا تضاف إلى المجموع العالمي. وهذا بسبب أن المجموع العالمي يشمل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، الذي لا يظهر هنا بشكل منفصل. بالنسبة لتنقيح عام ١٩٩٦، فإن سكان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يدخلون جزئيا في آسيا وجزئيا في أوروبا.

المصدر: بالنسبة لعام ١٩٩٢، توقعات السكان في العالم، تنقيح عام ١٩٩٢، (مطبوعات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.XIII.7؛ بالنسبة لعام ١٩٩٦، الأمم المتحدة، توقعات السكان في العالم: تنقيح عام ١٩٩٦، سيصدر فيما بعد).

٦ - وعلى الرغم من الصعوبات المتزايدة في مجال تحسين بل حتى المحافظة على الظروف المعيشية في المدن الكبيرة مازالت حركات الهجرة مستمرة. ويدفع النمو السكاني وأوجه التفاوت داخل الدول وفيما بين البلدان كلا من الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية. ويعتبر المزج بين الفقر ونمو السكان السريع والدمار البيئي عامل زعزعة استقرار يؤدي إلى النمو الحضري. ويلاحظ هذا الأمر أكثر ما يُلاحظ في أماكن من أفريقيا لكنه يمكن أن يُشاهد أيضا في جنوب آسيا وبعض بلدان أمريكا اللاتينية. وهكذا، فإن استمرار مستويات الهجرة المرتفعة، وبصفة خاصة في المناطق ذات الكثافات العليا، يسهم في تكثيف الإجهاد البيئي الحضري.

٧ - ووفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة، ١٩٩٤) فإن عمل أو تقاعس المجتمع العالمي سوف يحدد كم من السكان سيسكنون الأرض ويشاركون في مصادرها المحدودة في عشرات السنوات القادمة. ومن أجل تحقيق استقرار سكاني مبكر، ينبغي تنفيذ توصيات المؤتمر على وجه السرعة.

٨ - ويستند برنامج العمل على المقدمة المنطقية القائلة بأن التنمية المتواصلة يمكنها أن تتحقق فقط عن طريق توسيع نطاق الخيارات والاختيارات المتاحة للمرأة والرجل بشكل فردي على السواء. ويؤكد الفصل الرابع المساواة بين الجنسين، والإنصاف، وتمكين المرأة، بصفة خاصة، أن النهوض بالمرأة وتمكينها يعتبران أمرا هاما في حد ذاته وأنه شرط لا غنى عنه للتنمية المستدامة. وإن لم يتيسر تخفيض حالة عدم المساواة والإجحاف، فإن جميع الأهداف الأخرى من شأنها ألا تتحقق. علاوة على ذلك، فإن برنامج العمل ملتزم بتحسين نوع الحياة عن طريق التركيز على ثلاثة أهداف يعتمد بعضها على البعض الآخر: تحقيق انخفاضات في وفيات الأطفال الرضع، والأطفال بشكل عام والوفيات التي تحدث أثناء الولادة؛ التوسع في مسألة الاستفادة من التعليم، وبصفة خاصة بالنسبة للنساء والفتيات، والاستفادة العامة من برامج الرعاية الصحية الأولية، بما في ذلك تحسين الصحة والخدمات المخططة للأسرة.

٩ - إن نجاح العمليات البيئية المحلية والعالمية في المستقبل ستكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بدرجة نجاح تنفيذ برنامج العمل. ومن المهم الاعتراف بأن أوجه الترابط بين السكان والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة القائمة على أساس الاتفاق المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (فيينا، ١٩٩٣) والذي سبقه الكثير من الموضوعات التي عولجت في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن، ١٩٩٥) والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين، ١٩٩٥)، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، و (اسطنبول ١٩٩٦) وقمة الغذاء العالمي (روما، ١٩٩٦).

ثالثا - التقدم المحرز

١٠ - على الرغم من أن الروابط القائمة بين السكان والبيئة قد تم الاعتراف بها قبل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (ريو دي جانيرو، ١٩٩٢) فإن المؤتمر قد أدى إلى التركيز بشكل أكثر حدة على الموضوعات وعلى مجموعة من التوصيات لمعالجتها. كما أن الاهتمام الوطني والعالمي فيما يتصل بالمداخلات بين السكان والموارد والبيئة قد تزايد، إلى حدٍّ كبير. علاوة على ذلك، فإن المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية قد أشار إلى الاهتمامات الواردة في الفصل ٥ من جدول أعمال القرن ٢١ وعمل على تقويتها عن طريق ملاحظة العلاقات المعقدة المترابطة بين السكان والنمو الاقتصادي المستدام، والفقر، والتنمية. ويحث برنامج العمل على أن العوامل السكانية - - بما في ذلك، ليس فقط، النمو السكاني وطول عمر البـُنية، بل أيضا التوزيع والهجرة، واسترداد الصحة - - ينبغي دمجها في التخطيط للتنمية المستدامة وفي البيئة الصحية. ولا بد أيضا من تأكيد الأثر الكبير لمركز المرأة والفتيات فيما يتصل بعوامل هامة بالنسبة للانتقال الديموغرافي وبالنسبة لتحقيق التنمية المستدامة، مثل مشاركة المرأة في صنع القرار السكاني والبيئي على كل المستويات.

١١ - وعلى المستوى الدولي، فإن المناقشات حول البيئة وقضايا السكان التي أثيرت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ظلت مستمرة. وقد نظمت عدة مؤتمرات إقليمية في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ ركزت على موضوع السكان والبيئة المستدامة على سبيل المثال، أكد إعلان بالي في آسيا والمحيط الهادئ، وإعلان عمان في الدول العربية، على ضرورة ترابط العوامل السكانية وحماية البيئة. وقد نـُقل الموضوع ذاته إلى المحيط الهادئ عن طريق إعلان بورت فيلا، الذي يؤكد أنه على الرغم من الظروف المغايرة في بلدان الجزر الصغيرة النامية، تشارك الدول والأقاليم كلها باتفاق عظيم، اعتمادا على الأرض، وموارد المحيط، من أجل تحقيق معيشتهم. وتلك الموارد كانت خاضعة لضغط متزايد نظرا لنمو السكان المتزايد، والأنشطة الاقتصادية المتوسعة، والكوارث الطبيعية.

١٢ - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من ناحية أخرى، كان الانتباه موجها إلى النظم الإيكولوجية الهشة في المناطق الريفية التي تضار بصفة مستمرة نتيجة التوسع السريع في المستوطنات البشرية. وفي أفريقيا، طورت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إطارا استراتيجيا للعمل من أجل تمكين البلدان من مواجهة مشكلة القضاء على الفقر من خلال إدارة بيئية سليمة. ومن بين المجالات الاستراتيجية المحددة، هناك مجال إدارة التغير الديموغرافي وما يطرأ عليه من ضغوط، وتحقيق الكفاية الذاتية والأمن الغذائي، وضمان تحقيق الاستخدام الفعال والمتكافئ لموارد المياه. وفي المؤتمر الأوروبي السكاني المعقود في عام ١٩٩٣، من ناحية أخرى، كانت المواضيع الرئيسية تتمثل في زيادة السكان، وهيكل العمر، والهجرة الدولية.

١٣ - زاد المؤتمران اللذان عقدا في ريو دي جانيرو والقاهرة على التوالي من الاهتمام بالروابط بين زيادة السكان والبيئة والتركيز عليها، الأمر الذي انعكس في تقارير على المستوى القطري. على سبيل المثال، قررت نيجيريا أن زيادة السكان المرتفعة لديها قد أدت إلى استخراج الموارد الطبيعية بمستوى

غير مقبول، مما يعرقل محاولات تحقيق الاستدامة. وبالمثل، فإن زيادة السكان المرتفعة في بوركينا فاصو قد تزامنت مع زيادة نسبة استخراج المياه والتدهور التالي في نوع المياه وكميتها. وفي الصين، وعلى الرغم من تدني نسبة زيادة السكان هناك، فإن الزيادات الناجمة في حجم السكان وتعرية الأرض قد أدت إلى استمرار التدهور في كمية الأرض الصالحة للزراعة لكل فرد. وفي بنغلاديش، فإن الزيادة السريعة في سكان الحضر كانت في الأساس هي السبب في التدفق الضخم من المهاجرين الريفيين إلى المناطق الحضرية الباحثين عن العمل وعدم قدرة المناطق الريفية على استيعاب ودعم زيادة عدد آخر من السكان. وقد أدت هذه الظاهرة إلى وضع ضغط شديد على كفاءة البلديات لتوفير الهياكل الأساسية والخدمات مثل المياه النظيفة وشبكات المجارير والمرافق الصحية وتعزيز الصحة العامة والنقل.

١٤ - وثمة عدد من البلدان المتقدمة والاقتصادات التي هي في طور الانتقال التي تعاني من مشكلات متشابهة. وفي استراليا، فإن الهجرة الحضرية والتنمية الحضرية قد وضعتا صعوبات فيما يتعلق بمعالجة وتصريف المجاري. وبالمثل، فإن التمدد والانتشار اللذين أديا إلى المزيد من استهلاك الوقود الأحفوري بسبب توسيع نطاق التنقل اليومي مما يزعزع النظم الإيكولوجية الهشة، ويحول بصفة مستمرة الأرض الزراعية الأساسية من الانتاج الزراعي. وفي بلدان صناعية أخرى، وبصفة خاصة في أوروبا الشرقية وفي كمنولث الدول المستقلة، يجري التركيز على تدهور البيئة وعلى الأثر الناجم منها على صحة السكان.

١٥ - وبشكل عام، مع ذلك، فإن معظم البلدان تعترف بأن الروابط بين السكان والبيئة ليست دائما واضحة وأنها أحيانا معقدة وصعبة الحل. وفي الواقع، يبدو أن تعقد السطح البيني جعل من الصعب إدارة وترجمة المفاهيم إلى خطط وبرامج عمل. وهكذا، فإن أي برنامج تدريب يكون مستهدفا بعناية لتنمية المهارات الوطنية في تخطيط إنمائي، وتطوير أفضل المنهجيات المتكاملة يعتبر مسألة أساسية. وتحقيقا لهذا الهدف، فإن الجهود التي بذلتها منظومة الأمم المتحدة قد وضعت في منهجيات للتدريب والتطوير، وفي أدوات تحليلية لتوسيع الفهم في الفعاليات القائمة بين المتغيرات السكانية والبيئية. وعلى سبيل المثال، تشمل الدورات الدراسية المقدمة من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، برنامج التدريب الشامل في مجال السكان والتنمية، ويشمل الديناميات السكانية والموضوعات البيئية، والتخطيط المركزي، وتقنيات البحوث والتدريب على الحاسوب. والمؤسسات الخمسة التي يوجه إليها التدريب تقع في مناطق مختلفة من العالم النامي هي: أفريقيا والدول العربية وآسيا وأمريكا اللاتينية. وبالمثل، وكما جرت مناقشة في التقرير المتعلق بترويج التعليم، والوعي العام والتدريب، فإن اليونسكو ما زالت تؤكد على نحو متزايد، بالإضافة إلى التعليم الأساسي، بتعليم السكان وبالتعليم من أجل التنمية المستدامة.

١٦ - وكثير من الدول نسبت صعوبة إدماج السكان والاهتمامات بالبيئة في التخطيط الوطني والبرمجة المحلية إلى فقدان المعلومات وفقدان مجموعة كبيرة من الموظفين المحليين المدربين تدريبا مناسبا، فضلا عن الافتقار إلى البيانات. واستجابة لهذه الاهتمامات، فإن أفرقة دعم البلدان المشاركة في برنامج التدريب الشامل في مجال السكان والتنمية توفر دعما حاسما للحكومات الوطنية في جمع البيانات المتعلقة بالسكان والبيئة وتدريب الموظفين الوطنيين على المنهجيات والتقنيات في عملية دمج المتغيرات السكانية والبيئية

في البرامج الإنمائية. وأيضا، واستجابة لذلك الاهتمام الأخير، فإن برنامج التدريب الشامل في مجال السكان والتنمية، وبالتعاون مع الاتحاد العالمي لحفظ البيئة، قد أعد دليلا يركز على ضرورة إدماج التوازن بين السكان والموارد في ممارسات التخطيط القطاعية. وهذا مفيد بصفة خاصة لوحدات التخطيط المحلية ولوزارات التخطيط الوطنية في البلدان النامية.

١٧ - ومن المسائل الرئيسية في عملية إدماج العوامل السكانية في السياسة الإنمائية المستدامة وصياغة البرامج، هو توفير المعلومات التي يعتمد عليها في الوقت المناسب، واتخاذ القرارات ذات الصلة بالسكان والبيئة. وبالتالي، فإن قاعدة البيانات الإقليمية الخاصة بأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي التابعة للمركز الديموغرافي لأمريكا اللاتينية أصبحت مصدر إعلام هاما، يقدم عددا من الخدمات، بما في ذلك الاستفادة من قواعد البيانات الوطنية على الأقراص المدمجة - ذاكرة للقراءة فقط. وقد توسع نطاق جهاز التوثيق السكاني لأمريكا اللاتينية لتغطية المعلومات الخاصة بالبيئة والمعلومات.

١٨ - وثمة عدد من الأدوات التي يساعدها الحاسب الإلكتروني لدمج المعلومات المتعلقة بالسكان والبيئة. ويسعى المركز الديموغرافي لأمريكا اللاتينية إلى تطوير أداة تقوم على أساس الحاسوب الصغير للمساعدة في دمجها. ومن ناحية أخرى، فإن التركيز على قاعدة البيانات المتعلقة بالسكان والبحوث هي العلاقة التبادلية بين الضغط السكاني واستخدام الأراضي في المناطق الريفية. وقد صممت شعبة السكان التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة البرنامج بوصفه جزءا من مجموعة البرامج الحاسوبية المتكاملة المعلومات الجغرافية والخرائط والرسوم البيانية. وهذه الأدوات مصممة لتكون عونا للمخططين على المستويين الوطني والمحلي، وبصفة خاصة في مجال تحسين القاعدة لاتخاذ القرارات من جانب موظفين مسؤولين عن تنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالسكان والبيئة.

١٩ - وعموما، فإن ما حققه المؤتمران يعتبر اتفاقا جماعيا هو في الواقع، رغم الزيادة السكانية ليس سوى أحد العوامل الكثيرة التي تقلل من قاعدة الموارد البيئية التي تعتمد في النهاية على التنمية المستدامة، وهو يعتبر في النهاية عاملا له معناه. وإنه معروف الآن على نطاق واسع أن سياسات وبرامج السكان يمكن أن تكون لها آثار مفيدة للبيئة والتنمية في مجموعها. وإن ارتفاع نسب زيادة السكان يجعل من الصعوبة بالنسبة للبلدان أن توجه استثمارات كافية للقطاع الاجتماعي وأن تتوسع في هياكلها الأساسية. وإن التحدي الذي وضح في المؤتمرات لا زال يحتاج إلى سؤال معناه كيف يمكن الإقلال من كل من الاستهلاك غير المستدام والنماذج الإنتاجية والآثار السلبية للعوامل البيئية التي تؤثر على البيئة.

رابعا - التغيرات الواعدة

٢٠ - إن مواضيع السكان ومسائل الذكورة والأنوثة وعلاقتهما إزاء التنمية المستدامة قد برزت في وضوح في مؤتمرات ريو دي جانيرو. ومنذ ذلك الحين، زاد الاهتمام بالدور الحرج الذي تؤديه المرأة في البرامج السكانية والبيئية وأيضا في مجال تحقيق التنمية المستدامة. ويؤكد كل من الفصل ٥ من جدول أعمال القرن ٢١ والفصل ٣ من برنامج العمل أن تمكين المرأة مسألة أساسية وأن تحسين مركز المرأة - - من خلال تحسين الاستفادة من التعليم، وخدمات الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية وتوفير الأعمال - - يعتبر هدفا في حد ذاته، وأنه سيعود بالرخاء في أشكال من التنمية المستدامة.

٢١ - وتقوم المرأة بزراعة نسبة كبيرة من الأغذية في العالم، وبصفة خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وفي آسيا وأمريكا اللاتينية وبلدان البحر الكاريبي. وثمة دليل واضح على أن ممارستهن في مجال المساهمة في إنتاج الأغذية كثيف العمالة يتجه إلى أن يكون أسلم بيئيا من ممارسات غيرها ومن شأنه أن يحمي قاعدة الموارد.

٢٢ - ومن خلال العالم النامي، أثبتت المرأة أنه يمكنها أن تقوم بمساهمات حيوية لإدارة الموارد والحفاظ عليها. وفي الهند والصين، على سبيل المثال، نجد أن المرأة عملت على تطوير طرق تقليدية مصممة للحفاظ على التربة. وبالمثل، في نيبال، أصبحت المرأة مسؤولة عن إعادة تشجير المنحدرات، التي تعمل على الحد من تآكل التربة[٤]. وتؤدي المرأة في البلدان النامية أدوارا مختلفة بوصفها مدبرة للموارد: باعتبارها تسعى لتوريد الغذاء والوقود والعلف والماء، وبوصفها مشرفة على صحة الأسرة، عن طريق الحفاظ على الظروف الصحية في المنزل وعن طريق التخلص من النفايات المنزلية، وأيضا باعتبارها محافظة عن طريق الحفاظ على الغابات والتربة والمياه ومناطق المراعي. وعلى ذلك، ومنذ انعقاد المؤتمرين، ثمة دلالات إيجابية على أنه، في كثير من بقاع العالم النامي، فإن الدور الحيوي للمرأة بوصفها وسيلة وأداة للتغير وبوصفها مديرة للبيئة وللإنجاب أصبحت معترفا بها على النحو الواجب.

خامسا - توقعات لم تتحقق بعد

٢٣ - على الرغم من التقدم الذي تم منذ انعقاد المؤتمرين، وبصفة خاصة في رفع مستوى الوعي بين السكان والاهتمام بقضايا البيئة، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. وعلى الرغم من أن البلدان تعرف أنه من الضروري أن يحدث التكامل بين السكان والاعتبارات البيئية، إلا أن تحقيق ذلك كان صعبا. ومن بين العوامل الضاغطة هناك البيانات غير الدقيقة، والمصادر البشرية غير المكتملة التدريب، ونقص الموارد المالية. وتعتبر المواضيع السكانية والبيئية متشابكة إلى الحد الذي نجد فيه أن الحلول التدريجية لن تكفي.

٢٤ - وينبغي إتاحة التمويل الكافي للبحث الموجه وفقا لسياسات البحث التي تركز على المشاكل البيئية ذات الأولوية الأولى، بصفة خاصة في البلدان النامية حيث الضغط الديمغرافي على قاعدة الموارد الطبيعية

في تزايد مستمر. على سبيل المثال، ثمة حاجة لتحديد المناطق التي يعتريها الخطر إيكولوجيا، حيث يخلق الاستغلال الزائد عن الحد للموارد الطبيعية والزيادة السكانية السريعة مشاكل خطيرة: مرتفعات الغابات، ومناطق الصيد على الشواطئ، وصغار الملاك الزراعيين في الأراضي الواطئة، والمراعي والغابات الاستوائية.

٢٥ - علاوة على ذلك، فإنه من الأمور الهامة كذلك القيام بأبحاث عن السكان الذين يعانون من الأخطار نتيجة للتدهور البيئي. وينبغي للبحوث ذات الأولوية[٥] أن تركز على: المناطق الساحلية حيث السكان يتزايدون بسرعة، والموارد الحيوية التي تُستنزف بمعدل سريع، كما لو كانت قائمة على سواحل حضرية مرتفعة، وتعرية التربة، والتصحر المرتبط بممارسات الاستخدام غير المناسب للأراضي الذي يحدث نتيجة لأنماط الهجرة، وقلة المياه واستخدامها على نحو سيء وتلوث الموارد المائية في كل من المناطق الريفية والحضرية، وتحويل الغابات في المناطق المرتفعة إلى استخدامات أخرى، مرتبطة بالضغوط الديمغرافية فيما بين أفقر الجماعات في المجتمع.

سادسا - الأولويات الناشئة

٢٦ - إن الحاجة إلى مواجهة العلاقات المتبادلة بين التغيرات في مجال البيئة والهجرة قد انبثقت بوصفها اهتماما عالميا، نظرا لعدد الأشخاص الذين نزحوا بسبب التدهور البيئي. وطبقا للمنظمة الدولية للهجرة، يقدر أنه في عام ١٩٩٦، فإن ٢٥ مليونا من الأفراد نزحوا بيئيا على نطاق واسع[٦]. وفي الواقع، فإن عدد السكان المعرضين لخطر البيئة لا بد أن يزداد. وفي كينيا، وكنتيجة للتصحر الراهن فضلا عن عمليات تدهور التربة، سيتمخض البلد في الغالب عن أعداد كبيرة من الأشخاص النازحين بيئيا. وتعتبر حالة كازاخستان وأوزبكستان، من ناحية أخرى، صورة واضحة للتدهور البيئي التي أدت إلى ضغوط متصاعدة في اتجاه الهجرة الجماعية[٧]. وعموما، فإن معظم الأشخاص الذين نزحوا بسبب البيئة يعيشون حاليا في الساحل الأفريقي، القرن الأفريقي، وفي جهات أخرى من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وفي شبه قارة جنوب آسيا، والمكسيك والصين. وتتميز معظم هذه المناطق أيضا بزيادة سكانية سريعة نسبيا.

٢٧ - والهجرات التي تنجم بيئيا تحدث نتيجة للكوارث الطبيعية، مثل الزلازل، والفيضانات السريعة والأعاصير الاستوائية، والثورات البركانية؛ وعن طريق ملوثات النفايات النووية الخطرة، وعن طريق التدهور الزراعي الريفي، ومصادر التلوث والنقص المزمن في المياه، أو عن طريق تشييد السدود، فضلا عن المشاريع الإنمائية طويلة الأجل. ومن ناحية أخرى، فإن المسائل البيئية التي ترتبط بالهجرة الجماعية قد تتضمن التصحر، وتعرية التربة، وتلوث أو تناقص المياه. وفي كثير من الأحيان، فإن الظروف الاقتصادية والاجتماعية تؤدي إلى تخفيض عدد المهاجرين المتمتعين بالرفاهية؛ وإلحاق أضرار بقاعدة الموارد الطبيعية التي يعتمد الاقتصاد المحلي عليها؛ وحدوث صعوبات اقتصادية وسياسية للمناطق المضيفة؛ وتضعضع الجهود التي تضطلع بها الحكومات والمجتمع الدولي من أجل دعم التنمية المستدامة في كل من مناطق المنشأ والمناطق المضيفة.

٢٨ - وثمة حاجة ملحة للاستجابة إلى التحدي الثنائي لمنع الحركات السكانية من أن تحدث الضرر البيئي وتخفف من الضرر الذي تسببت فيه الهجرات الجماعية. وينبغي للجهود المبذولة أن تحدث لتطبيق الجهد العلمي التكنولوجي القائم من أجل منع الحالات التي تؤدي أحيانا إلى النزوح السكاني.

سابعا - الاستنتاجات

٢٩ - على الرغم من أنه كان هناك وعي متزايد يتعلق بالاتجاهات والعوامل الديمغرافية من أجل تحقيق التنمية المستدامة منذ مؤتمري ريو دي جانيرو والقاهرة، ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لتحقيق أهداف وتوصيات جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج العمل. ولا تزال هناك بلدان تعاني من صعوبات في مجال إدماج السكان والاهتمامات البيئية في حق الجهود المرتبطة بالبرامج المحلية على المستويين الوطني والمحلي. وقد تعرقلت هذه الجهود من جراء البيانات غير الكافية وانعدام الموارد البشرية المدربة والقيود المالية. وعلاوة على ذلك، يلزم توسيع نطاق السياسات الوطنية المتعلقة بالسكان الوطنيين والتنمية المستدامة ويلزم ربطها بالجهود المبذولة في مجال الصحة، بما في ذلك القدرة على اكتساب الصحة والتعليم وحالة المرأة والإقلال من الفقر وتحسين البيئة.

٣٠ - وسيستلزم التوجه إلى الاهتمامات المتعلقة بالسكان والبيئة والتنمية المستدامة المزيد من التعاون والتنسيق على المستويين الوطني والدولي معا. وينبغي الاستمرار في بذل الجهود لتعزيز المشاركة الكاملة في جميع الفئات ذات الصلة، بما في ذلك المرأة، وعلى كل المستويات السكانية ومستويات صنع القرارات البيئية. ومن المسائل الهامة أيضا دعم القدرة الوطنية والإمكانيات المختلفة في المجالات السكانية والبيئية، وتنمية نظم المعلومات ذات الصلة، فضلا عن البحوث والتدريب وتعبئة الموارد المالية.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المجلد ١، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع .A.93.I.8 والتصويب)، القرار رقم ١، المرفق الثاني.

(٢) انظر "تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥ - ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤" (A/CONF.171/13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) توقعات السكان العالمية: تنقيح عام ١٩٩٦ (منشورات الأمم المتحدة، سيصدر فيما بعد) ملحق: المؤشرات الديمغرافية.

(٤) صندوق الأمم المتحدة للسكان، حماية المستقبل، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.89.III.H.2)، الصفحة ٢٩.

المحتويات (تابع)

(٥) صندوق الأمم المتحدة للسكان، السكان والموارد والبيئة: التحديات الحاسمة (نيويورك: صندوق الأمم المتحدة للسكان ١٩٩١، الصفحات ١١٥ - ١١٧).

(٦) "تقرير الندوة الدولية المعنية بعمليات نزوح السكان لأسباب بيئية والآثار البيئية الناجمة عن الهجرة الجماعية، جنيف ٢١ - ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٩٦"، الصفحة ١٥.

(٧) المرجع نفسه، الصفحة ٣٧.